

## "التنسيق الضريبي بين الدول العربية وأثره على جذب الاستثمارات الخارجية"

حسنى على خريوش\*

### Abstract

#### **Tax Harmonization among Arab Countries and its Impact on Attracting Foreign Investments**

This research aims to explain one of the important topics related to the subject of attracting Arab investments through tax harmonization. The harmonization of the taxation systems is considered a relevant tool which facilitates capital transfer among the Arab countries and increases the amount of their foreign investments. While the tax harmonization removes many tax barriers facing the capital transfer, it motivates at the same time investments in those countries. To get maximum benefits from the tax harmonization, especially for the joint projects and mobilization of the financial resources, the problems of the dual taxes must be solved. Also, the performance of the tax administrations in each country should be developed to be able to deal with the new circumstances.

To achieve these goals, the paper found it necessary first, to illustrate the concepts of the Arab foreign investments, and second to suggest an Arab tax system which could be able to attract foreign investments.

\* أستاذ مساعد بكلية العلوم الإدارية - الجامعة الهاشمية.

## مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أحد المواضيع الأساسية في جذب الاستثمارات العربية الخارجية وذلك بواسطة تنسيق أنظمتها الضريبية، باعتبار التنسيق الضريبي أداة هامة لتسهيل انتقال رؤوس الأموال فيما بينها وزيادة حجم استثماراتها الخارجية لكون التنسيق الضريبي يعمل على إزالة الحواجز الضريبية أمام انتقال رؤوس الأموال العربية ويمنح حوافز للمستثمرين في الدول العربية، إضافة إلى كونه عاملاً مهماً في إقامة المشروعات المشتركة وتعبئة الموارد المالية نظراً لما يتطلبه التنسيق من منع الازدواج الضريبي والعمل على تطوير أداء الأجهزة الضريبية ورفع كفاءتها في الدول العربية.

ومن أجل التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف فقد ارتأينا التعرف أولاً على مفهوم التنسيق الضريبي والتعرف على حجم الاستثمارات العربية الخارجية وأخيراً اقتراح منظومة ضريبية عربية قادرة على جذب الاستثمارات الخارجية.

وبناء عليه فقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

- ١- التنسيق الضريبي (المفهوم والأساليب والأهداف).
- ٢- حجم الاستثمارات العربية الخارجية.
- ٣- منظومة التنسيق الضريبي بين الدول العربية.

### ١- التنسيق الضريبي (المفهوم والأساليب والأهداف)

#### أ- المفهوم

يقصد بالتنسيق إزالة أهم أوجه الخلاف بين النظم والتشريعات الضريبية بحيث تصبح متناغمة ومتناسقة ومتقاربة في مختلف المعاملات الضريبية والتي غالباً ما تتضمن المجالات الضريبية التالية<sup>(١)</sup> :-

- الإدارات الضريبية، الواقعة المنشئة للضريبة، الأوعية الضريبية، الإعفاءات والاستثمارات الضريبية، طرق الإهلاك وحسابه، المعالجة الضريبية للخسائر، طرق تحصيل الضرائب، طرق المراجعة والظعن، المعاملات الضريبية للاستثمار الوافد، الاسعار الضريبية، أية معاملات ضريبية أخرى.

## ب- الأساليب

اتخذ التنسيق الضريبي عدة صور وأشكال يمكن إيجازها فيما يلي (٢) :

### - أسلوب توحيد الضرائب EQUALIZATION APPROACH

ويقضى هذا الأسلوب بتوحيد التشريعات والنظم الضريبية فى كافة الدول الاعضاء فى التكتل الاقتصادى فى اطار برنامج زمنى محدد ويحتاج تطبيقه إلى ارادة سياسية قوية، بحيث تتنازل كل دولة عن جزء من سيادتها لصالح هذا التكتل وهذا ما يطلق عليه SUPER NATIONAL.

### - أسلوب التدرج والتمييز فى المعاملة DIFFERENTIAL APPROACH

ويقضى هذا الاسلوب باتباع الخطوة خطوة STEP BY STEP فى تنسيق التشريعات والنظم الضريبية فى الدول الاعضاء فى التكتل الاقتصادى كما ويفترض بوجود ضرائب مختلفة ومتميزة فى الدول المتكتلة بحيث يتم تنسيقها بالتدرج وعلى مراحل تراعى فيها ظروف كل دولة.

### - الاسلوب النمطى STANDARD APPROACH

ويقضى هذا الاسلوب باتخاذ نمط أو نموذج ضريبي معين وتطبيقه فى كافة الدول الاعضاء فى التكتل الاقتصادى وعادة ما تستخدم الاساليب الثلاثة السابقة فى تنسيق الضرائب المباشرة.

أما بالنسبة لتنسيق الضرائب غير المباشرة فيتخذ فى تنسيقها أساليب أخرى من أهمها:

### - أسلوب دولة المصدر ORIGINAL APPROACH

### - أسلوب دولة المقصد DESTINATION APPROACH

ويقضى الاسلوب الاول باخضاع المنتج لضرائب الدولة التى أنتج فيها المنتج أيا كان مكان استخدامه. ويقضى الاسلوب الثانى باخضاع المنتج لضريبة الدولة التى يباع فيها المنتج.

يختلف مدى التنسيق الضريبي وفقا للاهداف المرجوة منه فقد يكون محدودا لمعالجة قضية معينة مثل تفادى الازدواج الضريبي أو التعاون فى تحصيل الضرائب، وقد يأخذ

مدى أوسع يهدف الى تسهيل انسياب بعض عناصر الانتاج مثل رأس المال أو العمالة كما أنه يمكن أن يكون شاملا في اطار برنامج أو اتفاق يستهدف توحيد السياسات المالية بين مجموعة الدول أو تحقيق التكامل أو الوحدة الاقتصادية بينهما، كما أن التنسيق يمكن أن يكون بين دولتين أو مجموعة من الدول أو بين مجموعتين من الدول وقد يأخذ شكلا أكثر اتساعا بين مجموعة من الدول والعالم الخارجى كما يحدث فى حالة اقامة الاتحادات الجمركية والاسواق المشتركة بين عدد من الدول.

### ج- الأهداف

- يهدف التنسيق الضريبي إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي<sup>(٣)</sup> :
- تسهيل عملية انتقال رؤوس الاموال عن طريق الغاء الحواجز الضريبية أو تحقيقها بما يؤدي إلى تشابه أو تقارب الاسعار الضريبية.
- زيادة حجم الاستثمارات عن طريق الحوافز التي تمنح للمستثمرين.
- تشجيع انتقال السلع والبضائع وتحرير التجارة نظرا لما يوفره التنسيق الضريبي من تقارب وتمائل فى الرسوم والضرائب فى الدول الاعضاء.
- يساعد التنسيق الضريبي ايضا على اقامة المشروعات المشتركة<sup>(٤)</sup> نظرا لما للتنسيق الضريبي من فوائد بالنسبة لمنع الازدواج الضريبي ومنح التسهيلات والمزايا التى تعطى للمشروعات المشتركة.
- يساعد التنسيق الضريبي كذلك فى تعبئة الموارد المالية فى الدول المعنية وذلك لأنه بالضرورة يؤدي إلى تطوير اداء الاجهزة الضريبية ورفع كفاءتها<sup>(٥)</sup>.
- يعتبر التنسيق الضريبي أحد وسائل توحيد السياسات المالية والنقدية بين الدول.

### ٢- الاستثمارات العربية

يتطلب التمييز فى هذا الصدد بين حجم الاستثمارات العربية والتدفقات المالية بين البلدان العربية، حيث تشير الاحصاءات المتوفرة لدينا بأن حجم الاستثمارات العربية خارج المنطقة العربية قد بلغت خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٥ نحو ٦٧٠ مليار دولار أمريكى<sup>(٦)</sup>، فى حين بلغت الاستثمارات العربية داخل الوطن العربى فى صورة مشروعات عربية مشتركة حتى نهاية عام ١٩٩٢ نحو ٢٦ مليار دولار أمريكى، المدفوع منها ٢٢ مليار دولار أمريكى، وتشير بعض الدراسات أيضا<sup>(٧)</sup> إلى أن نسبة مساهمات حكومات الدول العربية فى إقامة المشروعات العربية المشتركة إلى إجمالى انفاقها العام قد بلغ حدها

الأعلى عام ١٩٧٨ نسبة ٢,٦% وبلغت نسبة الاستثمارات العربية في صورة مشروعات عربية مشتركة لنفس العام ٠,٨% من إجمالي ناتجها المحلي.

أما ما يتعلق بحجم التدفقات المالية العربية بين البلدان العربية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية، فيشير تقرير مناخ الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ١٩٩٦ بأن حجم التدفقات العربية بين البلدان العربية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٥ قد بلغ نحو ١٢ مليار دولار، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو الدول العربية (المتوسط السنوي للأعوام ٨٤ - ١٩٨٩) نحو ٢,٧ مليار دولار أمريكي ارتفعت إلى نحو ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥.

يتبين من هذا الاستعراض ضآلة حجم التدفقات المالية بين الدول العربية من ناحية وضآلة التدفقات الاستثمارية الأجنبية نحو الدول العربية من ناحية أخرى حيث إن هذه التدفقات تقل بكثير عن الوفاء باحتياجات التنمية العربية التي تصل إلى ١٢ مليار دولار سنوياً<sup>(٨)</sup> ويبين جدول رقم (١) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٥.

جدول (١): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٥

السنوات	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	٨٩-٨٤ المتوسط السنوي
التدفقات الاستثمارية نحو الدول العربية	٣١٥٣	٣٨١٨	٤١٥١	٢٥٤٢	١٩٣١	٣٠٤٦	٢٧٠٠
النسبة للإجمالي العام %	١	١,٧	٢	١,٥	١,٢	١,٥	٢,٣

القيمة بالمليون دولار أمريكي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٦، ص ٣٧.

ويتبين من الجدول السابق ضآلة نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية حيث تراوحت هذه النسبة بين ١% - ٢,٣% من إجمالي الاستثمارات المباشرة الدولية.

كما وتعتبر الاستثمارات العربية داخل الدول العربية متدنية جداً بمقارنة استثماراتها بخارج الدول العربية حيث قدرت نسبة الاستثمارات العربية داخل الدول العربية بنحو ٠,٣% من إجمالي الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي، ويبين جدول (٢) التالي حركة الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٥.

جدول (٢): الاستثمارات العربية في الخارج للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٥\*

السنوات	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥
الاستثمارات العربية في الخارج	٢٢٧	٢٣٢	٢٥٨	٤٠٠	٤٨٣	٥٣٧	٦٠١	٦٦٥	٧٥٠

القيمة بالمليون دولار أمريكي

المصدر : السنوات ٨٧-١٩٩٢ مأخوذة من ورقة عمل مقدمة من الشركة الاستثمارية العقارية بالكويت الى ورشة عمل التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، القاهرة للفترة ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣. والسنوات ٩٣ - ٩٥ تقديرية.

يتبين من الجدول السابق تزايد حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي حيث بلغت عام ١٩٨٧ نحو ٢٢٧ مليون دولار امريكي تزايد عام ١٩٩٠ إلى نحو ٤٠٠ مليون دولار امريكي وبذلك تكون نسبة الزيادة خلال السنوات (١٩٨٧ - ١٩٩٠) نحو ٧٦%، وقدرت الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي عام ١٩٩٥ بنحو ٧٥٠ مليون دولار أى أن نسبة الزيادة خلال السنوات الخمس (١٩٩٠ - ١٩٩٥) قد بلغت نحو ٨٨%.

أما بالنسبة لتوزيع الاستثمارات العربية المهاجرة للخارج فقد استحوذت الدول الأوروبية واليابان على نحو ٣٧,٢% من حجم هذه الاستثمارات، واستحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على نحو ٤٢,٣%، وبلغ نصيب الدول النامية بما فيها الدول العربية نحو ١٥,٤% وكان نصيب المؤسسات الدولية من هذه الاستثمارات نحو ٥,١%<sup>(٩)</sup>.

أما بالنسبة لنوعية الاستثمارات المتركمة لدى الدول الصناعية فتقسم إلى استثمارات قصيرة الأجل واستثمارات طويلة الأجل، وقد شكلت الاستثمارات قصيرة الأجل المتركمة نحو ٣٧,٧% وبلغت الاستثمارات طويلة الأجل نحو ٦٢,٣%<sup>(١٠)</sup>.

يتضح مما تقدم ضخامة حجم الاستثمارات العربية في الخارج وتواضعها إلى درجة إهمالها بين الدول العربية مما اصبح لزاما على الدول العربية التفكير جديا في عمل آليات مناسبة لتشجيع الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي، وبما أنه من المتعارف عليه ان التنسيق الضريبي يشكل احدى الأدوات المؤثرة على حركة الأموال العربية وجذبها للاستثمار داخل الوطن العربي فإننا نقترح فيما يلي آلية قد تكون مناسبة للعمل على وضع منظومة ضريبية عربية موحدة قد تساعد على مضاعفة حجم الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال بين الدول العربية وهو هدف طالما تأقت اليه معظم حكومات الدول العربية

وخاصة في ظل تفاقم الأزمات المالية والنقدية وفي ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي سادت وتسود الدول العربية.

### ٣- نحو منظومة ضريبية عربية موحدة

يتطلب إعداد هذه المنظومة التعرف أولاً على الأنظمة الضريبية العربية وعلى تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال من أجل وضع منظومة ضريبية عربية مناسبة للدول العربية.

وعليه فسوف يتضمن هذا البند العناصر التالية :

- واقع الانظمة الضريبية العربية.

- منظومة التنسيق الضريبي في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

- مقترح منظومة التنسيق الضريبي في الدول العربية.

#### أ- واقع الانظمة الضريبية في الدول العربية<sup>(١١)</sup>.

إن المطلع على النظم والتشريعات الضريبية في الدول العربية، يلاحظ من الوهلة الأولى وجود اختلافات عديدة سواء من حيث أهميتها كمصدر للتمويل أو كهيكل وتشريعات ضريبية أو من حيث المعاملات الضريبية ونورد فيما يلي أهم أوجه التباين في هذه المجالات الثلاثة:-

أولاً: من حيث أهميتها كأداة تمويلية

تعتبر الإيرادات الضريبية أحد أهم مصادر الإيرادات العامة في معظم الدول العربية باستثناء الدول العربية النفطية، حيث تتراوح الإيرادات الضريبية في أغلبية الدول العربية غير النفطية بين ٥٠% - ٨٠% من إجمالي إيراداتها العامة المحلية ومن أمثلتها الأردن وجمهورية مصر العربية والسودان والصومال والجمهورية العربية السورية والمغرب العربي- وتشكل الضرائب غير المباشرة في هذه الدول نحو ٧٠% من إجمالي إيراداتها الضريبية وأكثر من ٥٠% من إجمالي إيراداتها المحلية. أما بالنسبة للدول العربية النفطية فإن نسبة الإيرادات الضريبية لا تشكل سوى جزء يسير من إيراداتها العامة حيث تتراوح هذه النسبة بين ٣% - ١٠% من إجمالي إيراداتها العامة.

## ثانيا : من حيث الهياكل والانظمة الضريبية

يلاحظ وجود تباين واضح فى الأنظمة والهياكل الضريبية العربية، والأمثلة على ذلك كثيرة نورد منها ما يلى :

تأخذ بعض الدول بنظام الضريبة العامة على الدخل كما هو الحال فى الأردن والعراق ما عدا الدخول المتأتية من الأبنية والاراضى و الضرائب المتأتية من الاراضى الزراعية حيث تم إفراد ضرائب مستقلة لهما، اضافة إلى وجود ضرائب على رأس المال فى العراق مفروضة على التركات والعرضات. وتأخذ دول أخرى بنظام الضرائب النوعية على الدخل وفرض ضريبة عامة على الدخل أو ضريبة عامة على الايراد كما هو الحال فى جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

كما أن هنالك دولا تعمل على تعديل نظامها الضريبي لتطبيق نظام الضريبة الموحدة على الدخل وتقتصر كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت على فرض ضريبة على دخل شركات النفط والدخل الناتج عن مزاوله الاشخاص المعنوية للعمل أو التجارة مباشرة أو عن طريق وكيل بالاعمال النفطية. وتأخذ المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى الضريبة على دخل شركات البترول وضريبة الدخل على أصحاب المهن الحرة لغير السعوديين وضريبة أرباح الشركات غير السعودية بفرض الزكاة على اجمالى الدخل ورأس المال المستثمر العائد للسعوديين خلال سنة أو أكثر.

وتأخذ جمهورية السودان بفرض ضريبة دخل على أرباح الأعمال وضريبة دخل شخصى وضريبة دخل العقارات اضافة إلى ضريبة الدمغة التى تعد من الضرائب المباشرة وضريبة الأرباح الرأسمالية على بيع الاراضى والمباني. وتقتصر الضرائب المباشرة فى سلطنة عمان على ضريبة الدخل على الشركات فقط.

## ثالثا : من حيث المعاملات الضريبية

### أ- الأوعية الضريبية

ويمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعات وفقا لدرجة التشابه داخل كل مجموعة .

### الأردن والعراق

يتضمن الدخل الخاضع للضريبة فى هاتين الدولتين الأعمال التجارية أو أى معاملة لها صبغة تجارية وكذلك الفوائد والعمولات والرواتب والأجور والعسلاوات والمكافآت



والمكاسب الناجمة عن أى التزام أو مساهمة، وكذلك الدخل من أجور وأتعاب تقديم الاستشارات والخبرة والاشتراك فى التحكيم وما مائل ذلك من أعمال وبدلات إجراءات العقارات وغيرها من الاموال المنقولة والعوائد والأقساط وبدل الخلو وبدل المفتاحية، كما وتخضع لضريبة الدخل ايضا فى الأردن الفوائد والعمولات المتحققة خارج المملكة لاي شخص مقيم بما فى ذلك الشركات العادية المقيمة وتكون ناشئة عن أموال وودائع من المملكة، وكذلك الناجمة عن التصدير والمتحققة فى المملكة.

#### الكويت والامارات والسعودية

إذا إستثنينا فرض الزكاة على إجمالى الدخل ورأس المال المستثمر العائد للسعوديين فى المملكة العربية السعودية فإن الدخل الخاضع للضريبة فى هذه الدول يكاد ينحصر بالعائد الصافى على أرباح الشركات النفطية وكذلك الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين العاملين فى مجال النفط بالنسبة للكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وضريبة الدخل على أصحاب المهن الحرة والشركات لغير السعوديين فى المملكة العربية السعودية.

الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اليمنية، جمهورية مصر العربية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، جمهورية الصومال الديمقراطية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية

يتم تحديد الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة لهذه الدول وفق ضرائب نوعية متعددة ومستقلة، بعضها متشابه إلى حد بعيد فى جميع هذه الدول ومن أمثلتها:-

- ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية.

- الضريبة على الأجور والمرتببات.

ويتم تحديد وعاء الضريبة بالنسبة للأولى على الأرباح الصافية الناتجة فى هذه الدول وعن ممارسة المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية وسائر الأعمال ومصادر الدخل التى لا تخضع لضريبة أخرى وذلك بعد خصم جميع التكاليف.

أما بالنسبة لوعاء الضريبة على الأجور والمرتببات فيتم على أساس الراتب أو الأجر المدفوع سواء كان المكلف مقيما فى الدولة أو كان المكلف خارج الدولة وحاصل على خدمة أو أجر وهو خارج حدود الدولة.

ويوجد أيضاً بعض الضرائب النوعية المفروضة فى بعض هذه الدول ولا يوجد لها مثل فى دول اخرى، كالضريبة على دخل الزراعة المفروضة فى الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية السودان ولا يوجد لهما مثل فى بقية الدول الأخرى، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافى الناتج عن الاستغلال البحت للأراضى الزراعية.

وهناك الضريبة على الباتانده فى الجمهورية الاسلامية الموريتانية المفروضة على رقم الأعمال المحقق لكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ولا يوجد لها مثل فى بقية الدول الأخرى.

كما ويوجد أيضاً ضريبة عامة على الدخل فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية موريتانيا الاسلامية وجمهورية الصومال الديمقراطية ولا يوجد لها مثل فى بقية الدول الأخرى، وتفرض هذه الضريبة على مجموع أوعية الضرائب النوعية بعد خصم التكاليف المعفاة من هذه الضريبة.

هذا ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن هناك ضرائب أخرى تكون موجودة فى احدى هذه الدول أو مجموعة من هذه الدول ولا يوجد لها مثل فى دولة أو دول أخرى يصعب ذكرها جميعها فى هذا المجال.

#### ب- الاسعار الضريبية

تكاد تكون الاسعار الضريبية تصاعدية فى أغلبية الدول الأعضاء، وإن كانت متفاوتة من دولة لأخرى ومن ضريبة لأخرى ويمكننا ايراد بعض الأمثلة على ذلك:

ضريبة الدخل الاردنية : تصاعدية تبدأ بـ ٥% عن كل دينار من ١٠٠٠ الأولى وتنتهى بـ ٤٥% عن كل دينار يزيد عن ٥٠٠٠ دينار.

ضريبة الدخل العراقية : تصاعدية تتراوح بين ٢% - ٧٥% لغاية ٥٠٠ دينار و ٧٥% مازاد على ١٥٠٠٠ دينار.

ضريبة الدخل على شركات النفط فى دولة الامارات العربية المتحدة : تتراوح بين ٥٥% - ٨٥% حسب ما يقرره المجلس التنفيذى لامارة أبو ظبى من حين لآخر.

بعض الضرائب النوعية المفروضة فى أغلبية الدول العربية : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية وضريبة الرواتب والأجور.

### - الجمهورية العربية السورية

تصاعديّة تبدأ بـ ١١% وتصل إلى ٦٦% على ما يتجاوز ٧٠٠٠٠٠٠ ليرة سورية بالنسبة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أما أسعار ضريبة الرواتب والأجور فهي تبدأ بـ ٥% - ١٥% للدخل الصافي.

### - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية: تصاعديّة تبدأ بـ ١٥% على ٤٠٠٠ دينار الأولى وتنتهي بـ ٣٠% على ما يزيد عن ١٢٠٠٠ دينار.

ضريبة الأجور والمرتبات: تصاعديّة تبدأ بـ ٨% على ١٨٠٠ دينار الأولى وتنتهي بـ ٣٥% على ما يزيد عن ٨٤٠٠ دينار ليبي.

### - جمهورية مصر العربية

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية: تصاعديّة تبدأ بـ ٢٠% وتنتهي بـ ٤٠%.

ضريبة المرتبات والأجور: تبدأ بـ ٢% وتنتهي بـ ٣٢%.

### - الجمهورية الإسلامية الموريتانية

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية: نسبة ٣٥% بالنسبة للأفراد، ٥٠% بالنسبة للأشخاص الاعتباريين.

ضريبة الأجور والمرتبات: تصاعديّة تبدأ بـ ٦% وتنتهي بـ ٢٠%.

### - الجمهورية اليمنية

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية: شرائح تبدأ بـ ٧% وتنتهي بـ ٢٥%.

ضريبة المرتبات والأجور: شرائح تبدأ بـ ٣% وتنتهي بـ ١٥%.

الضرائب الجمركية: أسعارها متفاوتة في أغلبية الدول العربية.

### ج- الاعفاءات الضريبية

متفاوتة من دولة لأخرى في أغلبية الدول العربية.

#### د- الواقعة المنشئة للضريبة

تكاد تكون متشابهة فى أغلبية الدول العربية، حيث إن الواقعة المنشئة للضريبة فى أغلبية الدول العربية تكون فى حالة تحقق الدخل.

#### هـ- طريقة تحصيل الضرائب

إن طريقة تحصيل الضرائب فى أغلبية الدول الأعضاء تكاد تكون متشابهة بالنسبة للضرائب المتماثلة حيث إن الاساليب المتبعة فى التحصيل تكاد تنحصر بالآتى :

- الأداء المباشر ويتم بواسطة أسلوب التقدير الذاتى من قبل الممول أو بواسطة مأمور التقدير الذى يتولى القيام بتقدير الدخل الخاضع للضريبة فى حالة تخلف الممول عن تقديم الإقرارات فى المواعيد المحددة له.

- الحجز من المنبع : ويتم ذلك بخضم الضريبة من مصدرها الاصلى، و يستخدم هذا الاسلوب فى أغلبية الدول العربية بالنسبة للضريبة على الرواتب والأجور.

يتبين من العرض السابق وجود الاختلافات الواضحة بين التشريعات والأنظمة الضريبية العربية مما أصبح يتطلب من الدول العربية التفكير جدياً فى أهمية تنسيق التشريعات والنظم الضريبية العربية من أجل ازالة أوجه الخلاف بين هذه النظم والتشريعات وإلغاء الحواجز الجمركية والضريبية لتسهيل وتشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية بين بعضها البعض وتوظيفها داخل الوطن العربى، إضافة إلى تسهيل وتشجيع التجارة العربية البينية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص امام المنتجات العربية، كما يساعد تنسيق التشريعات والنظم الضريبية العربية على تعبئة الموارد المالية العربية بتطوير الأجهزة الضريبية والعمل على تحسين طرق جباية الضرائب ... الخ.

#### ٤- منظومة التنسيق الضريبي فى الجماعة الاقتصادية الأوروبية

اهتمت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتنسيق سياساتها الضريبية من أجل تشجيع التبادل التجارى فيما بينهما وتشجيع انتقال رؤوس الاموال والسلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها وقد تضمن برنامج التنسيق الضريبي الأوروبى على نوعين من الضرائب هما<sup>(١٢)</sup>:

أ- الضرائب المباشرة وتشتمل على ضرائب الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.

ب- الضرائب غير المباشرة وتتخذ عدة صور هي :

- الضريبة الوحيدة على المبيعات Single Stage Tax وتفرض هذه الضريبة على السلعة في احدى مراحل انتاجها فقط ويتحملها الأخير.

- الضريبة على القيمة المضافة Value-add Tax وتفرض هذه الضريبة على القيمة المضافة في جميع مراحل انتاجها ويعبر عنها بالزيادة في قيمة الانتاج المباعة في نهاية كل مرحلة عن قيمة الانتاج المشترى في بدايتها.

وقد تم التنسيق بالتدرج وعلى مراحل مبتدأة بتنسيق الضرائب غير المباشرة. أما سبب ابتداء المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتنسيق ضرائبها غير المباشرة فيرجع ذلك لاعتماد برنامجهم التنسيقي على عوامل عديدة من أهمها:

أولاً: البدء بتنسيق الضرائب الأقل أهمية في المجموعة وتعتبر الضرائب غير المباشرة هي أقل أهمية في دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية حيث تشكل الضرائب غير المباشرة نحو ٤٠% فيما تشكل الضرائب المباشرة نحو ٦٠% من اجمالي الإيرادات الضريبية في تلك الدول.

ثانياً: تحرير التجارة الخارجية من اجل زيادة التبادل التجاري فيما بينها.

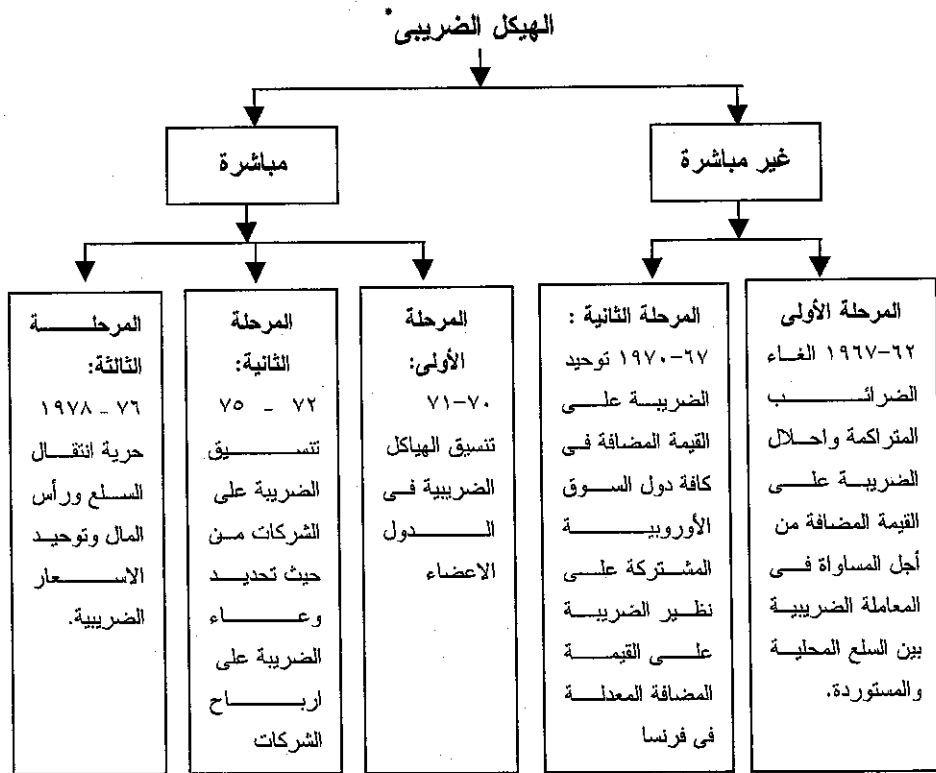
### ٥- منظومة التنسيق الضريبي في الدول العربية

بعد أن تعرفنا على واقع الأنظمة الضريبية العربية ودراسة بعض التجارب الخاصة بهذا الشأن في المجموعة الاقتصادية الأوروبية فإنني أقترح أن يتم التنسيق بين الدول العربية على مراحل أيضاً مبتدئين بتنسيق الضرائب المباشرة وذلك لعدة أسباب نذكر من أهمها ما يلي:

السبب الأول: قلة الإيرادات المالية المتحصلة من الضرائب المباشرة في معظم الدول العربية بالمقارنة مع الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية.

السبب الثاني: للضرائب المباشرة تأثير قوى على جذب الاستثمارات الخارجية وتحريك الاستثمار الدولي تجاه أسواق الاستثمارات العربية.

منظومة التنسيق الضريبي في المجموعة الاقتصادية الأوروبية<sup>(١٣)</sup>



\* تضمن برنامج التنسيق الضريبي بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمصادق عليه من قبل المجلس الاقتصادي الأوروبي على جميع هذه المراحل، أما بالنسبة لعمليات التنفيذ فهي لا تزال تعاني من صعوبات كثيرة نظرا لتباين الهياكل الضريبية في الدول الأعضاء إضافة إلى تفاوت أهمية الضرائب المباشرة وغير المباشرة فيها.

السبب الثالث : الأحداث الدولية المؤثرة على منطقة الشرق الأوسط خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط تقدم الآن على مرحلة جديدة أخذت الاستثمارات الدولية تلعب دورا مهما فيها، مما أصبح هناك ضرورة لتطوير الأجهزة الضريبية العربية والتنسيق فيما بينها من أجل مجابهة الأحداث الدولية ومسايرة المجتمع الدولي.

ويرى الباحث ان تنسيق الضرائب المباشرة سوف يتضمن الضرائب التالية:

- الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.
- الضرائب على أرباح الاسهم والسندات.
- الضرائب على الأرباح غير التجارية.
- الضرائب على دخول الاجور والمرتببات.
- الضرائب على الأراضى والمباني.

#### متطلبات التنسيق

أولاً: يتطلب تنسيق هذه الضرائب مراعاة السياسات الضريبية التالية

- الادارات الضريبية.
- الأوعية الضريبية .
- طرق الإهلاك (اندثار) وحسابها.
- طرق تحصيل الضرائب.
- المعاملات الضريبية للاستثمار الوافد.
- اية معاملات ضريبية أخرى.
- الواقعة المنشئة للضريبة.
- الاعفاءات والاستثناءات.
- المعالجة الضريبية للخسارة.
- طرق المراجعة والظعن.
- الاسعار الضريبية.

ثانياً : آليات وإجراءات التنفيذ

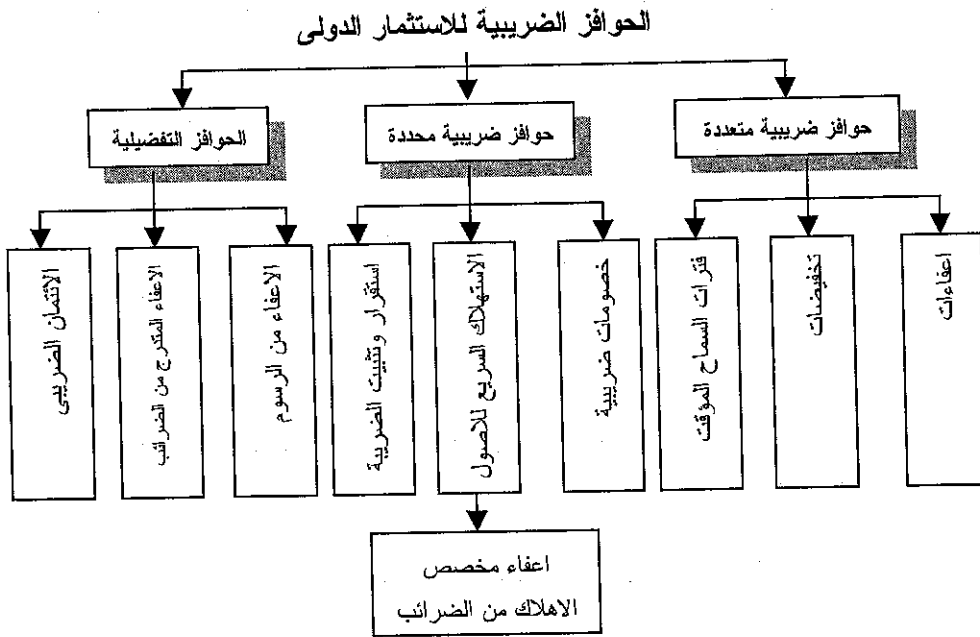
- أن يكون هناك جهة معنية تتولى البدء بالاعداد لهذا البرنامج ونقترح أن تكون هذه الجهة هي جامعة الدول العربية لكونها تضم جميع الدول العربية.
- إنشاء لجان متخصصة في هذا الشأن لوضع البرنامج والدراسات وعمليات المتابعة.
- إنشاء معهد ضريبي عربي متخصص لإعداد الكوادر في الأجهزة الضريبية العربية والمساعدة في إجراء الدراسات الخاصة بتطوير الأجهزة الضريبية فى الدول العربية.

- تمويل البرنامج ويعهد إلى الصناديق العربية الانمائية لتمويل هذا البرنامج بالإضافة إلى الصناديق الانمائية الدولية.
- التأكيد على أهمية الاتفاقيات الضريبية الثنائية والجماعية المعقودة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمطالبة بانضمام الدول العربية غير الأعضاء لهذه الاتفاقيات وأهمها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي.

ثالثاً: اساليب التنسيق

ويقترح الباحث استخدام الاسلوب التدريجي في تنسيق الضرائب المباشرة في الدول العربية والنموذج التالي يبين احدى الهياكل التي يمكن اتباعها في تنسيق الحوافز الضريبية للاستثمار الدولي.

### هيكل توزيع الحوافز الضريبية في برنامج التنسيق الضريبي





## الهوامش والمراجع

- ١- د. عبد الله العبودي، د. حسنى خريوش، المفاهيم العامة للتنسيق الضريبي وآلياته وفعالته، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، القاهرة للفترة ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣.
- د. حسنى خريوش، بعض صيغ وأساليب تنسيق السياسات المالية والنقدية فى التكتلات الاقتصادية الدولية، مقال منشور فى مجلة الوحدة الاقتصادية العربية- العدد الثانى ديسمبر ١٩٨٥، عمان/الأردن.
- د. عبد الكريم صادق بركات، مقال فى التنسيق الضريبي فى الأسواق المشتركة مع معهد الدراسات المصرفية - الاسكندرية سنة ١٩٧٢.
- Dr. Thurston H., The E.E.C, Reports on Tax Harmonization, International Bureau of fiscal Documentation, Amsterdam, 1963.
- ٢- دكتور / حسنى خريوش، المرجع السابق.
- Sullivan Clara K., The Search For Tax Principles In The European Economic Community, The Law School At Harvard University, Cambridge, 1963.
- ٣- د. فريد النجار، اقتصاديات التنسيق الضريبي، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، القاهرة للفترة ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣.
- فاروق مرسى متولى، تنسيق الضرائب بين البلاد العربية، (مجالاته وإمكانات تطبيقه) ورقة عمل مقدمة لورشة التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة المنعقدة فى القاهرة للفترة ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣.
- Shah, A., Fiscal Incentives For Investment In Developing Countries, World Bank, 1992.
- Stemord, J. "Optimal Taxation And Optimal Tax Systems" Journal Of Economic Perspectives 4, 1990.
- ٤- د. حسنى خريوش، دور التنسيق الضريبي فى إقامة المشروعات العربية المشتركة والمشروعات الأخرى، دراسات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة ١٩٩٢.
- ٥- د. خالد سعد زغلول حلمي، "التهرب الضريبي كمؤشر لعدم كفاءة منظومة الضرائب على الاستثمارات الوافدة"، بحث مقدم لورشة عمل التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة للفترة ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣.
- ٦- د. عبد العزيز حجازي، "الضرائب والاستثمارات"، ورقة عمل مقدمه إلى ورشة التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، القاهرة للفترة ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣.
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية "الدراسة الموسعة لتوطين رؤوس الأموال العربية فى الوطن العربى"، القاهرة ١٩٩٢.

- التقارير الخاصة بمناخ الاستثمار فى الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقارير متفرقة).
- ٧- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، "ورقة العمل الموحدة بشأن تمويل المشروعات العربية المشتركة". عمان، القاهرة ١٩٩٣.
- ٨- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الاجتماع السابع عشر للهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار، القاهرة ١٩٩٣.
- ٩- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الدراسة الموسعة لتوطين رؤوس الاموال العربية فى الوطن العربي، الصادرة فى عمان/ الأردن عام ١٩٨٩ والمحدثة فى القاهرة عام ١٩٩٢.
- ١٠- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الدراسة الموسعة لتوطين رؤوس الاموال العربية فى الوطن العربي، المرجع السابق.
- ١١- لقد تم استنتاج ما ورد فى هذا البند من واقع أنظمة وتشريعات الدول العربية المعنية، ونخص بالذكر الأردن، والعراق، سوريا، الكويت، الإمارات، السعودية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية العربية اليمنية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، جمهورية الصومال الديمقراطية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- ١٢- د. فريد النجار، النماذج الأساسية للتنسيق الضريبي لتنمية الاستثمار الدولي، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، القاهرة للفترة ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣.
- د. حسنى خربوش، التنسيق المالى بين دول السوق العربية المشتركة، رسالة ماجستير مقدمة لكلية التجارة بجامعة الاسكندرية، ١٩٧٤ ص ١١٢.
- Sullivan Clara K., Op. Cit. Pp 66-67.
- ١٣- د. حسنى خربوش، بعض صيغ وأساليب تنسيق السياسات المالية والنقدية فى التكتلات الاقتصادية الدولية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثانى، ١٩٨٥، عمان/ الأردن.
- د. عبد الله العبودى، د. حسنى خربوش، تجارب التنسيق الضريبي بين الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
- Martin O. Donoghue, "Budgetary Powers" In Report Of The Study Group On The Role Of Public Finance In European Integration, Vol. II, Commission Of The European Communities, Brussels, 1997, P. 507.

## المراجع العربية :

- ١- احمد شريف الدين، المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، القاهرة، ١٩٩٣.
- ٢- حسنى خريوش، بعض صيغ وأساليب تنسيق السياسات المالية والنقدية فى التكتلات الاقتصادية الدولية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثانى، ديسمبر ١٩٨٥، عمان/ الاردن.
- ٣- حسنى خريوش، دور التنسيق الضريبي فى إقامة المشروعات العربية المشتركة، دراسات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القاهرة ١٩٩٢.
- ٤- حسنى خريوش، التنسيق المالى بين السوق العربية المشتركة، رسالة ماجستير، مقدمة لكلية التجارة جامعة الاسكندرية، ١٩٧٤ (غير منشورة).
- ٥- خالد سعد زغلول حلمى "التهرب الضريبي كمؤشر لعدم كفاءة منظومة الضرائب على الاستثمارات الوافدة"، بحث مقدم لورشة عمل التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة القاهرة، للفترة ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣.
- ٦- فريد النجار، النماذج الأساسية للتنسيق الضريبي لتنمية الأستثمار الدولى، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، القاهرة للفترة ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣.
- ٧- فريد النجار، اقتصاديات التنسيق الضريبي، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، القاهرة للفترة ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣.
- ٨- فاروق مرسى متولى، تنسيق الضرائب بين البلاد العربية، (مجالات وإمكانيات تطبيقه)، ورقة عمل مقدمة لورشة التنسيق الضريبي المنعقدة فى القاهرة للفترة ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣.
- ٩- د. عبد الكريم صادق بركات، مقال فى التنسيق الضريبي فى الأسواق المشتركة، معهد الدراسات المصرفية، الاسكندرية، ١٩٧٢.
- ١٠- عبدالعزيز حجازى، الاستثمار العربى والضرائب، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، القاهرة - ج.م.ع. ١٩٩٣.
- ١١- د. عبدالله عبودى ود. حسنى خريوش، المفاهيم العامة للتنسيق الضريبي وآلياته وفعالياته، ورقة عمل مقدمة لورشة التنسيق الضريبي، المنعقدة فى القاهرة للفترة ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣.
- ١٢- يحيى حلمى، تجاه شبكة معلومات لتنمية الاستثمارات العربية نموذج مقدم لورشة عمل التنسيق الضريبي، القاهرة ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣.

## المراجع باللغة الانجليزية :

- 1- Charles Oman, Newforms Of International Investments In Developing Countries, OECD, Paris, 1984.

- 2- Martin O. Donoghue, "Budgetary Powers" In Report Of The Study Group On The Role Of Public Finance In European Integration, Vol. II, Commission Of The European Communities, Brussels, 1997.
- 3- Shah, A., Fiscal Incentives For Investment In Developing Countries, World Bank, 1992.
- 4- Stemord, J. "Optimal Taxation And Optimal Tax Systems" Journal Of Economic Perspectives 4, 1990.
- 5- Sullivan Clara K., The Search For Tax Principles In The European Economic Community, The Law School At Harvard University, Cambridge, 1963.
- 6- Thurston H., The E.Ec., Reports On Tax Harmonization, International Bureau Of Fiscal Documentation, Amsterdam, 1963.
- 7- United Nations, International Income Taxation, 1992.
- 8- United Nations, World Investment Developing Countries, OECD, Paris, 1984.

#### التقارير والدراسات :

- ١- التشريعات الضريبية في كل من : الأردن، ج.م.ع، ليبيا، السودان، السعودية، الإمارات، الكويت، العراق، سوريا، الجمهورية اليمنية، الصومال، موريتانيا.
- ٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات .
- ٣- التقرير السنوي للبنك الدولي، لعدة سنوات.
- ٤- التقارير الصادرة عن جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة لسنوات مختلفة.